

الفصل الثالث

تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات
(مع المقارنة بمنهج المتكلمين)

١ - تناول الحنفية للدلالات :

تناول تمهيد هذا الكتاب أسلوب مدرسة الحنفية في التأليف في علم الأصول ، ومنهجها في ترتيب موضوعاته ، ومباحثه في جملتها (١) .
والناظر في ذلك الترتيب يجد أن القواعد اللغوية تأخذ مكانها في كتبهم ومباحثهم الأصولية وفق المنطق الذي جروا عليه فيها غير أن موقعها في كتبهم قد يختلف من مصنف لآخر .

فالبزدوى (ت ٤٨٢ هـ) في أصوله « كنز الوصول الى معرفة الأصول » يتناولها في صدر ذلك الكتاب عند الحديث عن المصدر الأول « القرآن الكريم » ويجعل مدخله للحديث عنها بعد تعريفه للقرآن الكريم بأنه : « القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلا متواترا بلا شبهة وهو النظم والمعنى جميعا » (٢) .

ثم يستطرد فيقول : « وانما يعرفه أحكام الشرع بمعرفة أقسام النظم والمعنى ، وذلك أربعة أقسام :

القسم الأول : فيما يرجع الى وجوه النظم صيغة ولغة .

القسم الثاني : في وجوه البيان بذلك النظم .

القسم الثالث : في وجوه استعمال ذلك النظم وجرياته في باب

البيان .

(١) راجع التمهيد .

(٢) أصول فخر الاسلام البزدوى مع كشف الأسرار ج ١ ص ٢١ .

القسم الرابع : فى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى « (٣) » .
ثم يأخذ فى بيان تلك الأقسام بالتفصيل اللازم فيذكر أن القسم
الأول - وهو ما يرجع الى وجوه النظم من حيث الصيغة واللغة ينقسم
اللفظ من جهته الى خاص وعام ومشترك ومؤول .

وأن القسم الثانى - وهو ما يرجع الى وجوه البيان بذلك النظم
ينقسم اللفظ من جهته الى ظاهر ونص ومفسر ومحكم وخفى ومجمل
ومتشابه (٤) .

وأن القسم الثالث - وهو ما يرجع الى وجوه استعمال النظم
وجريانه فى باب البيان فان اللفظ ينقسم من جهته الى حقيقة ومجاز وصريح
وكناية .

وأما القسم الرابع - وهو ما يرجع الى معرفة وجوه الوقوف على
المراد والمعانى ، فان اللفظ ينقسم من جهته الى الدال بالعبارة ، والدال
بالإشارة ، والدال بالدلالة ، والدال بالاقضاء (٥) .

ثم يلحق ذلك بالحديث عن مفهوم المخالفة مع ملاحظة أن مفهوم
المخالفة عند الحنفية من التمسكات الفاسدة .

ثم يتناول الأقسام كلها بما تقتضيه طبيعتها من بيان وتوضيح .
أما السرخسى (ت ٤٩٠ هـ) فى أصوله «تمهيد الفصول فى الأصول»
فيبدأ الحديث عن المباحث اللغوية بالحديث عن الأمر والنهى وصيغتهما فى
الدلالة على الوجوب والتحريم (٦) .

وبعد أن يفرغ من ذلك يتناول ما يسميه « بصيغة الخطاب فى تناول
المسميات وأحكامها » ويذكر فى ذلك أن الأسماء أربعة : الخاص والعام
والمشترك والمؤول ، ثم يشرع فى بيانها وتفصيلها (٧) .

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢٨ .

(٤) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٥) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٦) أصول السرخسى ج ١ ص ١١ وما بعدها .

(٧) المرجع السابق ج ١ ص ١٢٤ - ١٦٣ .

وتبع ذلك باب « أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء وأحكامها » (٨)، وهي الظاهر والنص والمفسر والمحكم ، وأضدادها الخفى والمشكل والمجمل والمتشابه .

ثم بعد ذلك يتحدث عن الحقيقة والمجاز والصريح والكناية في فصلين متتاليين ويردف ذلك بالحديث عن معاني الحروف المستعملة في الفقه (٩) .
وتناول أخيرا في القواعد اللغوية ما أسماه بـ « بيان الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأى » (١٠)، وهي الدلالات .

ويختم حديثه باستدلالات يرى فسادها كاستدلال بمفهوم المخالفة .
وطريقة السرخسى في التقسيم نلاحظها أيضا عند المبكرين من الكاتبين على طريقة الحنفية فأبو زيد الدبوسى (ت ٤٣٢ هـ) فى كتابه « تقويم الأدلة » يتناول القواعد اللغوية بنفس الطريقة التى تناولها بها السرخسى حيث يعقد لكل مبحث منها بابا خاصا . فيورد باب القول فى أسماء الألفاظ فى قدر تناولها المسميات وحكمها فيما تتناول : الخاص - العام - المؤول - المشترك .

وباب القول فى الأسماء الظاهرة التى تتفاوت معانيها ظهورا : الظاهر - النص - المفسر - المحكم - الخفى - المشكل - المجمل - المتشابه .
باب القول فى أقسام الأحكام الثابتة بالظاهر : عين النص - إشارة النص - دلالة النص - مقتضى النص (١١) .

* * *

● ملاحظات على تناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية :

نلاحظ من خلال العرض السابق لتناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية من خلال كتابى البزدوى والسرخسى :

-
- (٨) المرجع السابق ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٩ .
(٩) المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ - ١٨٤ ، ١٨٧ - ١٩٩ .
(١٠) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٥٥ .
(١١) راجع الفكر الأصولى للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص ٣٨٤ عند عرضه لموضوعات كتاب « تقويم الأدلة » لأبى زيد الدبوسى .

أن الكاتيبين - السرخسى والبزدوى - يتفقان في إيراد كل المباحث اللغوية ، وان كانا يختلفان في أمور :

١ - مدخل كل منهما للحديث عن القواعد اللغوية فالبزدوى يجعل مدخله لذلك من خلال الحديث عن القرآن الكريم وهو المصدر الأول من مصادر الأحكام .

أما السرخسى فيجعل مدخله لذلك من خلال الحديث عن الأمر والنهى اللذين يبدأ بهما كتابه ، ولا حرج في ذلك فان الأقدمين من الأصوليين كانوا يبدأون مباحثهم الأصولية بالحديث عن الأمر والنهى يلاحظ ذلك كل من يطالع كتاب « المعتمد » لابن الحسين البصرى وكتاب « البرهان » لامام الحرمين اللذين كتبا على طريقة المتكلمين . وهذا المسلك من المتقدمين يرجع الى أن الأمر والنهى في نصوص القرآن والسنة هما اللذان تثبت بهما الأحكام ويتميز بهما الحلال من الحرام ، ودلالة كل منهما على الأحكام هي المقصودة للشارع الحكيم (١٢) .

٢ - أن البزدوى يتناول المباحث اللغوية من خلال أقسامه الأربعة التى ذكرها ابتداء بمنطق حصر قرر فيه الأقسام الأربعة بذكرها اجمالاً ثم دخل فى دراسة تفاصيلها .

أما السرخسى وسبقه فى ذلك أبو زيد الدبوسى فانه يتناول كل مبحث من المباحث اللغوية تحت عنوان مستقل وباب خاص من غير أن يبرز فى ذلك منطق حصر معين .

فى ضوء ذلك اختلفت الأسماء التى يضعها كل واحد منهما للقواعد اللغوية التى يتناولها بحسب الصورة السابقة التى تتضح من خلال عرض تناولهما للمباحث اللغوية الذى يناه آتفا .

٣ - يتفق كل من البزدوى والسرخسى فى ترتيب وتسلسل المباحث اللغوية حيث يبدأ آن أولاً - كما ذكرنا - بأقسام اللفظ من جهة وضعه للمعنى : العام - الخاص - المشترك - المؤول .

(١٢) راجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٦٦٦ .

ويتبعانه ثانيا : بأقسام اللفظ من حيث الظهور والخفاء •
وثالثا : بأقسام استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له وفى غيره :
الحقيقة - والمجاز - والصريح - والكناية •
ورابعا : بالدلالات •

ويخالفهم فى ذلك بعض المتأخرين من أصولى الحنفية الذين يجعلون أقسام استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له وفى غيره فى المرتبة الثانية ، وأقسام اللفظ من حيث الظهور والخفاء فى المرتبة الثالثة نرى ذلك عند صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود (ت ٧٤٧ هـ) فى كتابه «التنقيح» ، وقد علل شارحه لذلك الصنيع بأن الاستعمال مقدم على ظهور المعنى وخفائه ولهذا لا بد من أن يقدم فى القسمة (١٣) •

٤ - يلاحظ على تناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية أنه يتسم فى جملة بالوضوح فى القسمة وملاحظة تدرج الأقسام وتسلسلها ، كما أنه يتخفف كثيرا مما حفل به منهج المتكلمين من الأفعال فى المنطق والاكثار من المناقشات والجدل عند تناول القضايا اللغوية وإن كانوا يعوضون ذلك بالاكثار من الفروع الفقهية لكن رغم ذلك فإن تناولهم للقواعد اللغوية لا يبدو بالضخامة التى يظهر بها عند المتكلمين •

٥ - أن الدلالات عندهم يضمها مبحث واحد يعنون له متقدموهم ببيان « الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأى » ، ويعنون له متأخروهم « بما يرجع الى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى » • وبذلك لم يقعوا فيما وقع فيه بعض المتكلمين من إيرادهم لمباحث هذا الباب فى أكثر من موضع كما ظهر لنا من خلال العرض السابق لتناول المتكلمين للدلالات •

٦ - أن الدلالات تأتى عندهم فى مرحلة متأخرة لأنها استدلال باللفظ من جهة معناه ، ولهذا سبقتها فى التقسيم أقسام النظم من عام وخاص ومشارك ومؤول ونص وظاهر ... الخ •

(١٣) راجع متن التنقيح مع التلويح على التوضيح ج ١ ص ٣١ •

٢ - تقسيم الحنفية للدلالات :

كشفت لنا العرض السابق لتناول أصولي الحنفية للمباحث اللغوية أن الدلالات كانت واحدا من المباحث اللغوية التي تناولوها في مصنفاتهم الأصولية .

هذا وأصوليو الحنفية حينما يتحدثون عن طرق دلالة اللفظ على المعنى في ذلك المبحث يتفقون على تقسيم الدلالات الى :

- ١ - دلالة العبارة وقد يعبرون عنها بعبارة النص .
- ٢ - دلالة الاشارة وقد يعبرون عنها باشارة النص .
- ٣ - دلالة النص وقد يعبرون عنها بدلالة الدلالة .
- ٤ - دلالة الاقتضاء وقد يعبرون عنها باقتضاء النص (١٤) .

ووجه الحصر للدلالات في هذه الطرق الأربعة عندهم عماده أن دلالة النص على الحكم : اما أن تكون ثابتة باللفظ نفسه أو لا تكون كذلك .

والدلالة التي تثبت باللفظ نفسه :

- (أ) اما أن تكون مقصودة منه فهو مسوق لها أو غير مقصودة .
- فان كان مقصودة فهي العبارة ويسمونها « عبارة النص » .
- وان كانت غير مقصودة فهي الاشارة ويطلقون عليها « اشارة النص » .

(ب) والدلالة التي لا تثبت باللفظ نفسه :

- اما أن تكون مفهومة من اللفظ لغة أو تكون مفهومة منه شرعا .
- فان كانت مفهومة منه لغة تسمى « دلالة النص » .
- وان كانت مفهومة منه شرعا تسمى « دلالة الاقتضاء » .

(١٤) راجع اصول الفقه الاسلامي لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد

مصطفى شلبي ، ج ١ ص ٤٨٨ .

وما عدا هذه الطرق يعتبر من التمسكات الفاسدة عندهم (١٥) .
 وفى ذلك يقول التفتازانى (ت ٧٩٢ هـ) فى «التلويح» : ان الحكم
 المستفاد من النظم اما أن يكون ثابتا بنفس النظم أو لا ، والأول ان كان
 النظم مسوقا له فهو العبارة ، والا فهو الاشارة . والثانى ان كان الحكم
 مفهوما منه لغة فهو الدلالة ، أو شرعا فهو الاقتضاء (١٦) .

هذا ومن الجدير بالتنبيه اليه هنا أن مرادهم بالنص الذى يضيفون
 اليه الدلالة فيقولون عبارة النص واشارة النص الخ ... « كل لفظ مفهوم
 المعنى من الكتاب والسنة سواء أكان ظاهرا أم نصا أم مفسرا » (١٧) وليس
 المراد بالنص عندهم النص بمعناه الاصطلاحى الفنى فى مباحث الواضح
 الدلالة من الألفاظ وغير الواضح (١٨) .

* * *

٣ - مقارنة بين تقسيم الحنفية وتقسيم المتكلمين :

بالمقارنة بين تقسيم المتكلمين السابق للدلالات وتقسيم الحنفية الذى
 تم ايراده أخيرا نلاحظ الآتى :

- ١ - أن الحنفية والمتكلمين يختلفون فى لتقسيم فعلى حين يتجه
 به المتكلمون الى تقسيم واسع عريض يضم المنطوق والمفهوم وتحت كل
 واحد منهما تأتي عدة أقسام يتجه به الحنفية مباشرة الى أربع دلالات .
- ٢ - أن المتكلمين يتعلقون فى مصطلحاتهم باللفظ لا بالنص فيقسمون
 الدلالة الى منطوق ومفهوم ، أما الحنفية فيتجهون الى النص فيقولون :
 عبارة النص ، واشارة النص ، ودلالة النص ، واقتضاء النص .

(١٥) راجع كشف الاسرار على اصول فخر الاسلام البزدوى
 ج ١ ص ٢٨ وتفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ج ١
 ص ٤٦٧ واصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى
 ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(١٦) التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٣٠ .

(١٧) تفسير النصوص للدكتور أديب صالح ج ١ ص ٤٦٥ واصول
 الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ص ٤٨٩ .

(١٨) راجع فى أقسام الواضح والخفى وتعريفاتها عند الحنفية : تمهيد
 هذا الكتاب .

ويبدو لي أن الاختلاف في المصطلح هنا منشؤه طبيعة تكوين كل مدرسة من المدرستين ، فمدرسة المتكلمين التي يغلب عليها التجريد والنظر الى مسائل الأصول بمنأى عن الفروع جاءت مباحثها في هذا الباب منسجمة مع ذلك التجريد فكان نظرها للفظ والبحث في دلالاته لا النص ، ومدرسة الحنفية التي يغلب عليها استلزام الأصول من الفروع كان نظرها أعلق بالنصوص المكتوبة في مصطلحاتها بعد أن وجدت أئمتها السابقين قد بنوا فروعهم على عبارات نصوص معينة أو اشاراتها أو فحواها وهكذا.

٣- أن المدرستين وإن اختلفتا في شكل التقسيم والمصطلحات تتفقان من الوجهة الموضوعية في كثير من مباحث الدلالات ، وقد تتفقان أيضا في التقسيمات في بعض الأحيان على الوجه الآتي :

(أ) دلالة العبارة متفقة عند الفريقين .

(ب) اشارة النص عند الحنفية هي نفس دلالة الاشارة عند المتكلمين .

(ج) دلالة الاقتضاء متفقة عند الفريقين .

(د) ما يسميه المتكلمون بمفهوم الموافقة يسميه الحنفية بدلالة النص .

(هـ) ما يسميه الحنفية عبارة النص يقابله عند المتكلمين المنطوق الصريح .

(و) دلالة الايماء تقع في أقسام المنطوق غير الصريح عند المتكلمين كما سنرى .

أما الحنفية فلا يعدون الايماء دلالة مستقلة ولا يرد في الدلالات عندهم كما رأينا بل يدخل عندهم في دلالة العبارة .

وليس عند الحنفية دلالة تسمى بدلالة مفهوم المخالفة ، بل ذلك عندهم من باب التمسكات الفاسدة في حين أن مفهوم المخالفة يمثل قسما من قسما المفهوم عند المتكلمين في ضوء تقسيمهم العام للدلالات .

وعلى كل حال فإنا سوف نعمل على دراسة الدلالات في البابين
القادمين من خلال تقسيم المتكلمين لها إلى منطوق ومفهوم لأنه التقسيم
الأوسع ويتبع ذلك بالضرورة أن تدرس المقابل عند الحنفية في كل دلالة
من الدلالات مع المقارنة وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف .

ونبدأ في ذلك بدراسة « المنطوق » في الباب التالي ، ويعقبه
« المفهوم » في الباب الذي يليه .

* * *